مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر العوامل الاقتصادية في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين السورية
اسم الكاتب: د. يمن منصور، علاء سام بلدية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5986
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Economic Factors On The Profitability And Market Share Of Syrian Insurance Companies

Dr. Yomn Mansour*
Alaa Sam Baladieh**

(Received 14 / 9 / 2023. Accepted 13 / 11 / 2023)

□ ABSTRACT □

This study examined economic factors and their impact on the profitability and market share of insurance companies, in addition to the role of profitability and market share in the work of these companies, since the insurance sector is one of the sectors that support the local economy of any country, given the vitality that this sector enjoys in the process of accumulating capital, saving and investment. Through a questionnaire distributed to a number of workers in the insurance sector, it included questions about average incomes and the activities of insurance companies and their services. The questionnaire was also analyzed using the 23SPSS program and using appropriate statistical tests such as the One Sample Test.

Through this study, we found that there is a statistically significant effect of profitability and market share in the work of insurance companies, and that there is a statistically significant effect of economic factors such as average per capita income, high unemployment rates, inflation rates, economic recession, interest rates, and quality of services on the profitability of insurance companies and their market share.

Keywords: insurance, profitability, market share, unemployment, income.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor, Department Of Statistics And Programming, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .**

** **Postgraduate Student, Department Of Statistics And Programming, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

أثر العوامل الاقتصادية في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين السورية

الدكتورة يمن منصور [*]

علاء سام بلدية [**]

(تاريخ الإيداع 14 / 9 / 2023. قُبِل للنشر في 13 / 11 / 2023)

□ ملخّص □

تناولت هذه الدراسة العوامل الاقتصادية وأثرها في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين، إضافة الى دور الربحية والحصة السوقية في عمل هذه الشركات، لكون قطاع التأمين من القطاعات الداعمة للاقتصاد المحلي لأي دولة، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من حيوية في عملية تجميع رؤوس الأموال والادخار والاستثمار، عن طريق استبانة تم توزيعها على عدد من العاملين في قطاع التأمين، تضمنت أسئلة عن متوسطات الدخول وأنشطة شركات التأمين وخدماتها، كما تم تحليل الاستبانة عن طريق برنامج SPSS 23 واستخدام اختبارات الاحصائية المناسبة كاختبار One sample Test.

ووجدنا من خلال هذه الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية والحصة السوقية في عمل شركات التأمين، والى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية كمتوسط دخل الفرد وارتفاع نسب البطالة ومعدلات التضخم والركود الاقتصادي ومعدلات الفائدة وجودة الخدمات في ربحية شركات التأمين وحصتها السوقية.

الكلمات المفتاحية: التأمين، الربحية، الحصة السوقية، البطالة، الدخل.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **أستاذ، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

[**] **طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمه:

يعدُّ التأمين سمةً رئيسيَّةً في المجتمعات المعاصرة التي شهدت بصورةٍ جليَّةٍ نمو دوره الاقتصادي والاجتماعي، ويمكنُ القول أنَّ التأمين يأتي بين القطاعات الاقتصاديَّة التي تُحققُ للمجتمع أكبر الفوائد، حيث أنَ وجود برامج فعَّالة للتأمين على الأُصول والممتلكات يزيدُ من إقدام أصحاب الثروات على الاستثمار، لأنها ستُقلّل المخاطر التي يواجهونها، والتأمينُ يوفرُ مُناخًا آمنًا ومُستقرًا يمارسُ فيه كلٌّ من أصحاب الأعمال والعاملين أدوارهم في عمليَّات الإنتاج بصورةٍ تنعكسُ على تحسين الإنتاجيَّة وزيادتها، ويلعب التأمين دورًا في تيسير حُصول المشاريع على التمويل التي تحتاج إليه "الائتمان" من المصادر الخارجيَّة، ويعتبرُ قطاع التأمين بما يتولَّد لديه من فوائض مُتراكمة مصدراً مُهمًّا جدًا لتمويل خطط التنمية الاقتصاديَّة في كثيرٍ من الدول.

كما أنه يُقوي الروابط بين أفراد المُجتمع بما يفرضهُ من تعاونٍ بينهم على مواجهة ما يتعرضون له من أخطار، كذلك فهو يُنمّي لدى الفرد الشعور بالمسؤوليَّة حيال الأشخاص المعني بهم. كذلك فإنَّ التأمين يسهم بصورةٍ ملموسةٍ في التصدي لمشكلة تأتي على رأس المُشكلات الاجتماعيَّة وهي مشكلة البطالة، حيثُ أنَّ قطاع التأمين من القطاعات كثيفة العمالة.

ومن هذا المنطلق سيتناول الباحث في هذا البحث أثر الربحية والحصة السوقية في عمل شركات التأمين، حيث تمت دراسة أثر الربحية من خلال مؤشرات أثر الربحية على الأداء كتعديل الخطط السنوية بناءً على الأرباح، واستثمار الأرباح في الأوراق المالية أو العقارات أو إعادة التامين أو الودائع في المصارف. وتمت دراسة أثر الحصة السوقية من خلال مؤشرات أثر الحصة السوقية على الأداء كتنويع الخدمات المقدمة من الشركة بناءً على حصتها السوقية، وتنويع استثماراتها، والدخول في الأسواق المالية، واعتماد شركات التدقيق والمستشارين، وتعديل الخطط السنوية، وتطوير اقسام التسويق والمبيعات.

إضافة إلى دراسة أثر العوامل الاقتصادية على تنوعها "كمتوسط دخل الفرد، معدلات البطالة، معدلات التضخم، الركود الاقتصادي ومعدلات الفائدة" في ربحية شركات التامين وحصتها السوقية.

حيث أن الربحية والتي تعرَف بأنها "تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في المنظمة، والذي يكون أعلى من العائد الذي يمكن تحقيقه من توظيف رأس المال ذاته في استثمارات بديلة ضمن درجة مخاطرة محددة (نادر، 2011)" تعد من أهم أهداف عمل الشركات، إضافة الى الموقع التنافسي للشركة في السوق والذي يترجم بالحصة السوقية.

الدراسات السابقة:

1-دراسة (زاهر، 2014). **أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين.** بحث منشور في مجلة جامعة تشرين. سورية: جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين نسب السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية، ونسب الربحية لشركات التأمين، وبالتالي اتخاذ القرارات المستقبلية في هذه الشركات واعتمدت الباحثة في دراستها على أسلوب التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنّ العلاقة ما بين نسبة الكفاءة الإدارية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً، ودالة إحصائياً .وكانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في شركات التأمين .وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائم على مبدأ العائد والمخاطرة، وأنه كلما زادت كفاءة المدراء والموظفين وخبرتهم، كانت القرارات المتخذة أكثر فائدة وربحية بالنسبة للشركات.

2-دراسة (يوسف، 2014). **محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي**. رسالة ماجستير. سورية: جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم محددات الطلب على منتجات التأمين في السوق السورية بهدف الوصول إلى أهم المتغيرات والتي يمكن التأثير عليها بهدف زيادة الطلب التأميني والتحكم به ودراسة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الرئيسية المؤثرة على الطلب التأميني وحجم الطلب التأميني. معتمداً في دراسته على المقاربة الاستنباطية واستخدم ايضاً بعض المؤشرات كمؤشر تغلغل التأمين ومؤشر كثافة التأمين.

وأهم توصلت اليه هذه الدراسة هو وجود علاقة طردية بين كل من الدخل، الدخل والتمدن، تطور النظام المالي، ومستوى الوعي التأميني من جهة. والطلب على التأمين من جهة ثانية. وعدم وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين كل من البطالة، معدل الفائدة والنمو الاقتصادي من جهة والطلب على التأمين من جهة ثانية.

3- دراسة:

Buzatu. C (2013) the Influence of Behavioral Factors on Insurance Decision Romania: Sibiu International Conference.

(تأثير العوامل السلوكية على قرار التأمين)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على قرار التأمين على الأفراد والشركات في رومانيا، والنتائج المالية المترتبة على القرارات، قبل وقوع أي طارئ على الأحداث المغطاة المحددة، مستندة إلى حقيقة أن شركة التأمين يجب أن تجمع رأس المال، ومن ثم يتم دفع التعويض عند تغطية الحدث المؤمن عليه بالوثيقة. من خلال دراسة الجانب السلوكي للمؤمنين والأمور المتعلقة به كالتحيز والتفضيل والشعور بالأمان أو الشعور بالخطر. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن قرار طرح منتج تأميني يجب أن يتخذ حتى لو لم يكن الخطر موجوداً بعد، أي أنه لا يجب الاعتماد على عوامل محددة تجعل الشركات تطرح منتجها التأميني في السوق، كأن يتم طرح منتج تأمين ضد الفيضانات حتى ولو لم يكن هنالك احتمال للأمطار أو أية سدود مائية في المنطقة.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الأساسية للبحث في عدم معرفة إلى أي مدى تؤثر الربحية والحصة السوقية في عمل شركات التأمين، وعدم معرفة إلى أي مدى تؤثر العوامل الاقتصادية، كمتوسط دخل الفرد، معدلات البطالة، معدلات التضخم، الركود الاقتصادي، الضرائب وأسعار الفائدة في ربحية شركات التأمين وحصتها السوقية وعدم وضوح الدور الذي تلعبه هذه العوامل في مؤشرات الأداء المذكورة.

وبالتالي فأنَّ مشكله البحث تتمثل بمعرفة ما مدى تأثير الربحية والحصة السوقية في عمل شركات التأمين، وما هي العوامل الاقتصادية المؤثرة في الربحية والحصة السوقية لشركات التامين السورية.

أهمية البحث و أهدافه:

تشكل هذه الدراسة مساهمة علمية من خلال ايجاد أثر العوامل الاقتصادية كالتضخم وأسعار الفائدة ومعدلات البطالة على أعمال شركات التامين السورية ودورها في ربحية هذه الشركات وحصتها السوقية، إضافة لمساهمتها في ابراز دور قطاع التأمين السوري في دعم الاقتصاد الوطني في نواحي مختلفة وخاصة في ظل عدم وجود دراسات سابقة تشمل السوق السورية على هذا النحو، إضافة الى الإضاءة على واقع سوق التامين السورية وتطور اعمال شركات التامين وأقساطها وحصصها السوقية.

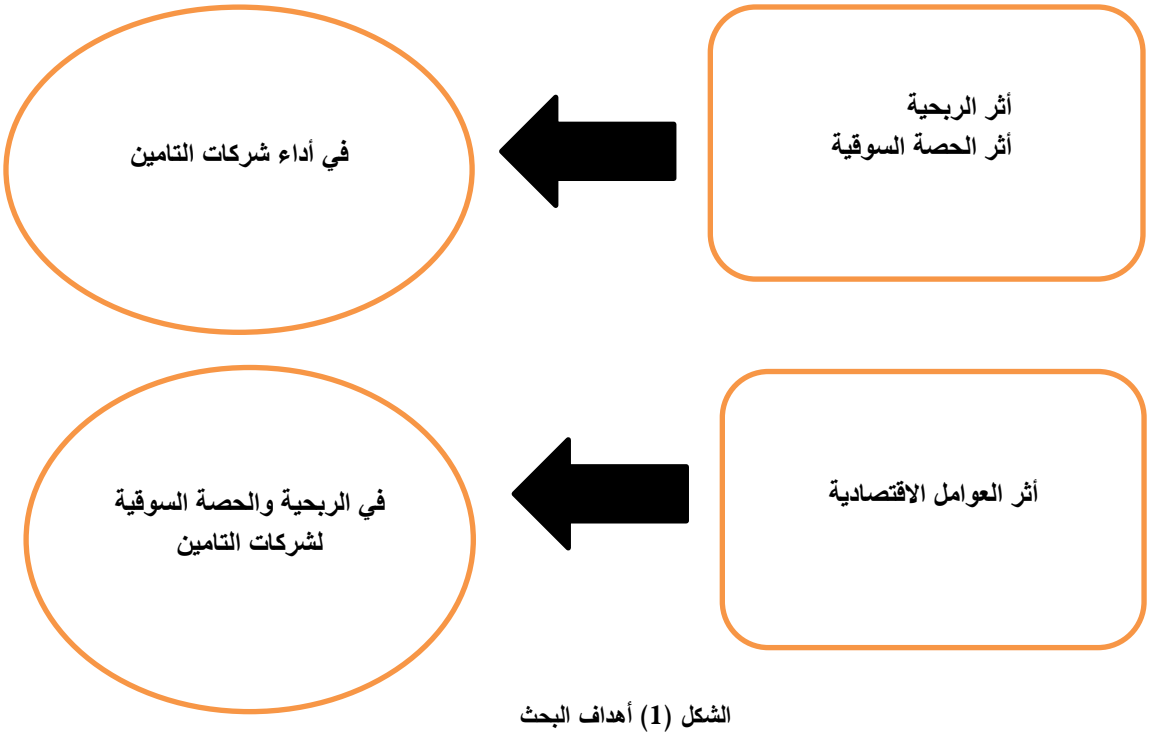
أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

1-التعرف على واقع العمل لدى شركات التأمين السورية.

2-تحديد مدى تأثير الربحية والحصة السوقية في عمل شركات التأمين.

2-تحديد أثر العوامل الاقتصادية في زيادة الربحية والحصص السوقية لدى شركات التأمين السورية.



الشكل (1) أهداف البحث

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في الفرضيات التالية:

1-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية في عمل شركات التأمين المدروسة.

2-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الحصة السوقية في عمل شركات التأمين المدروسة.

3-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة، ويتفرع عنها:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوضع الاقتصادي في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة العام في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات التضخم في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للركود الاقتصادي في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات الفائدة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التنوع في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتوسط دخل الفرد في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبعية الشركات لهيئة الاشراف على التامين في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع قطاع التامين في سورية حيث قام الباحث بدراسة وتحليل المؤشرات الخاصة بواقع التامين كمؤشر تغلغل التامين الذي يقيس مدى أهمية نشاط التامين بالنسبة لحجم الاقتصاد، وعلى ومنهج المسح الإحصائي لتحقيق أهداف البحث، ومن ثم ترك للأساليب الاحصائية مهمة نفيها أو إثباتها عن طريق برنامج SPSS 23 حيث قام الباحث بجمع البيانات المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء والتقارير الدورية المنشورة من قبل هيئة الاشراف على التأمين والاتحاد السوري لشركات التامين إضافة الى إعداد استبانة خاصة وزعت على عينة من الموظفين والمدراء العاملين في قطاع التأمين.

وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة كالمتوسطات الحسابية وحساب النسب، إضافة لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية كاختبار الفا كرونباخ واختبار ستيودينت.

مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع العاملين في شركات التأمين العاملة في سورية والمسجلة في هيئه الاشراف على التأمين، ويبلغ عددها 13 شركة. ويبين الجدول (1) الآتي سنة التأسيس لكل شركة منها، وعدد فروعها.

الإطار النظري للبحث:

أولا–تطور أعمال شركات التأمين العاملة في سورية:

أدّى دخول شركات التأمين الخاصة إلى سوق التأمين السورية إلى تطور حجم أعمال التأمين في الأعوام الأخيرة، ويورد الباحث الجدول التالي للوقوف على تواريخ تأسيس وعدد فروع هذه الشركات:

الجدول (1) وصف شركات عينة البحث

الشركة	المؤسسة العامة السورية للتأمين	المتحدة للتأمين	السورية العربية للتأمين	آروب	السورية الوطنية للتأمين	التأمين العربية – سورية	السورية الكويتية للتأمين	الثقة السورية للتأمين	المشرق العربي للتأمين	أدونيس للتأمين – أدير	الاتحاد التعاوني للتأمين	العقيلة للتأمين التكافلي	الإسلامية السورية للتأمين
تاريخ التأسيس	2006	2006	2005	2006	2006	2006	2006	2006	2006	2008	2008	2008	2007
عدد الفروع	14	8	4	8	12	6	4	10	4	3	4	3	4

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبيانات هيئة الاشراف على التأمين.

ويورد الباحث الجدول التالي للوقوف على تطور أعمال هذه الشركات:

جدول رقم (2) تطور حجم الأقساط التأمينية في سورية خلال الفترة من 2008 حتى 2019

الشركة اسم	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
للتأمين السورية المؤسسة	5,452,391,834	6,708,117,910	8,967,839,099	9,778,329,069	9,073,367,201	7,874,988,816	6,951,353,839	8,275,230,568	10,018,649,484	17,579,922,525	17,444,328,280	19,020,861,475	**127,145,380,100**
للتأمين الوطنية الشركة	1,932,648,520	1,058,746,123	1,298,816,790	1,241,012,587	1,145,294,267	1,180,202,994	931,306,141	998,628,739	1,541,863,897	7,826,969,448	1,471,992,619	1,621,087,002	**22,248,569,127**
للتأمين المتحدة الشركة	983,004,302	1,087,676,229	1,106,122,190	970,157,059	753,294,664	482,414,114	342,030,072	413,452,215	771,843,794	1,102,998,925	809,408,889	1,122,482,556	**9,944,885,009**
للتأمين العربية السورية الشركة	869,821,041	841,168,565	954,686,132	749,384,168	540,027,374	444,710,547	711,404,725	568,863,217	1,505,314,770	1,320,433,529	846,283,924	958,280,132	**10,310,378,124**
سوليدير التأمين(التعاوني الاتحاد)	134,951,056	245,790,775	498,366,068	524,984,280	364,428,977	431,797,604	272,703,084	319,799,995	623,145,821	450,533,280	493,989,620	864,491,962	**5,224,982,522**
أروب	676,626,687	623,346,123	1,122,052,468	836,026,513	648,453,501	495,824,847	422,022,395	454,388,708	752,772,323	981,293,138	623,277,759	767,039,289	**8,403,123,751**
سورية العربية التأمين	478,284,049	552,546,027	794,676,438	789,722,216	587,974,202	471,532,992	465,333,500	473,742,523	882,020,746	1,022,781,799	812,860,681	674,478,535	**8,005,953,708**
للتأمين العربي الشرق	457,284,049	627,795,467	847,305,962	751,001,397	504,382,080	532,630,696	405,124,585	488,222,234	918,847,597	1,017,774,646	645,030,100	621,141,174	**7,816,539,987**
للتأمين السورية الإسلامية	9,390,771	483,533,040	530,516,425	373,689,570	275,439,414	194,908,285	148,476,021	179,064,280	469,249,499	385,561,828	311,468,915	447,477,015	**3,808,775,063**
أدير	68,037,343	376,547,977	418,367,636	301,519,051	222,166,986	327,014,972	219,490,838	259,525,174	466,663,028	496,629,401	311,910,196	357,913,890	**3,825,786,492**
للتأمين الكويتية الشركة	863,985,258	564,229,590	571,603,945	590,136,102	949,191,584	346,734,171	272,460,543	311,787,154	625,523,457	539,796,152	322,022,836	351,537,103	**6,309,007,895**
العقيلة	14,088,362	490,477,390	926,617,502	617,030,303	410,483,952	362,170,866	250,575,881	308,742,918	568,567,356	558,147,234	1,054,745,697	345,610,831	**5,907,258,292**
الثقة	534,521,954	648,390,205	785,450,680	974,831,588	919,835,824	756,655,848	385,491,322	284,694,922	389,575,702	227,499,675	105,493,917	181,149,580	**6,193,591,217**
المجموع	**12,475,037,234**	**14,308,367,430**	**18,822,423,345**	**18,497,825,914**	**16,394,342,038**	**13,901,588,765**	**11,777,774,960**	**13,336,144,662**	**19,534,039,490**	**33,510,343,597**	**25,252,815,451**	**27,333,552,563**	**225,144,231,287**

المصدر: التأمين على الاشراف هيئة بيانات على بالاعتماد الباحث اعداد من

journal tishreen.edu.sy
Print ISSN: 2079-3073 , Online ISSN:2663-4295

من خلال الجدول (2) نرى تطوراً واضحاً في حجم الأقساط التأمينية لشركات التأمين السورية خلال الفترة المذكورة، مما يدل على نمو قطاع التأمين في سورية. كما نلاحظ من استحواذ القطاع الحكومي متمثلاً بالمؤسسة العامة السورية للتأمين على النسبة الأكبر، وذلك يعود لعدة عوامل:

1- عراقة المؤسسة العامة السورية للتأمين وثقه المتعاملين والأفراد بمنتجاتها وخدماتها.

2-فرض نسبة عالية من عقود التأمين الإلزامي لكي يتم الاكتتاب بها في المؤسسة العامة السورية للتأمين عن طريق الاتحاد السوري لشركات التأمين، حيث وصلت هذه النسبة إلى (90%) في عام 2021.

3-تأمين الموظفين العاملين في القطاع العام صحياً لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين حصراً.

ثانياً-الربحية:

ويقصد بها تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في المنظمة، والذي يكون أعلى من العائد الذي يمكن تحقيقه من توظيف رأس المال ذاته في استثمارات بديلة ضمن درجة مخاطرة محددة (نادر، 2011). وتقاس الربحية عادةً بنسبة المطاليب الى حقوق الملكية لكل شركة، أو معدل العائد على حقوق الملكية، أو معدل العائد على الأصول لكل شركة، كما يحسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول كمقياس للحكم على مقدرة وكفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، حيث يعتبر محصلة لجميع بنود الأصول في الميزانية، وجميع بنود قائمة الدخل، لذا فهو يعد مقياساً للجودة العامة لمحفظة الاستثمار في شركات التأمين، ومعدله النمطي المتعارف عليه يتراوح بين (3%) وحتى (8%).

وتعد الربحية الهدف الأول لجميع الشركات والمنظمات والأمر الأهم لضرورة بقائها واستمرارها ما لم تكن منظمات غير ربحية وخيرية أو مدعومة حكومياً لأجل الضمان الاجتماعي.

حيث يضمن الربح للمنظمات الاستمرارية بعملها دون التضحية بالسيولة أو الاقتراب من رأس المال، وهو الهاجس الذي يؤرق المستثمرين ويسعون إلى تحقيقه في أي مكان يستثمرون به أموالهم. ومن أهم السياسات التي تساعد على زيادة الربحية في المنظمة (ماء البارد، 2014):

1-استخدام الديون كمصدر للتمويل دون تجاوز نسبة المديونية المسموح بها مما يحقق وفراً ضريبياً يؤدي نفس عمل مخصصات الاهتلاك في زيادة الأرباح.

2-اختيار مصادر التمويل الأقل كلفة.

3-زيادة عدد الوحدات المنتجة بما يحقق وفراً في التكاليف الثابتة.

4-تخفيض نسبة الهدر والفاقد.

5-الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والاختيار الأمثل للقوى العاملة المؤهلة والمدربة.

6-التنويع في المنتجات بما يحقق زيادة في المبيعات عن طريق تنويع المعروض في السوق.

7-استخدام أقساط الاهتلاك المتناقص، مما يحقق راحة للمنظمة عن طريق تخليصها من النسبة العظمى لأقساط الاهتلاك خلال السنوات الأولى من شراء الأصول، إضافة إلى تخفيض قيمة الربح الخاضع للضريبة مما يساعد على تحقيق التوازن المالي خلال سنوات الشراء الأولى.

ويمكن تعريف الربحية في شركات التأمين بأنه قدره المنشأة على تحقيق الأرباح عن طريق استثمار الأموال المتشكلة من أقساط التأمين ومصادر التمويل الأخرى دون التضحية بالسيولة، بحيث تبقى شركه التأمين قادرة على تسديد المطالبات في أي وقت من الأوقات.

وتقاس الربحية بما يلي:

أ. معدل العائد على الأصول:

يعكس هذا المؤشر قدرة الشركة على توليد الأرباح من أصولها، وإن ازدياد هذا المعدل عامل هام لتوسيع أنشطة شركات التأمين ويتم احتسابه من خلال النسبة التالية.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}.$$

ب. معدل العائد على حقوق الملكية:

يعتبر هذا المؤشر مقياساً لقدرة الإدارة في استخدام أموال المساهمين لتوليد الربح للشركة، وإن ازدياد هذا المعدل عامل هام لتوسيع أنشطة شركات التأمين ويتم احتسابه من خلال النسبة التالية.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}.$$

ويعرض الجدول رقم (3) الآتي نسب الاحتياطيات الفنية والموجودات المتداولة ونسب السيولة وربح شركات التأمين العاملة في سورية.

جدول رقم (3) نسب السيولة لشركات التأمين لعام 2019 وأرباح هذه الشركات

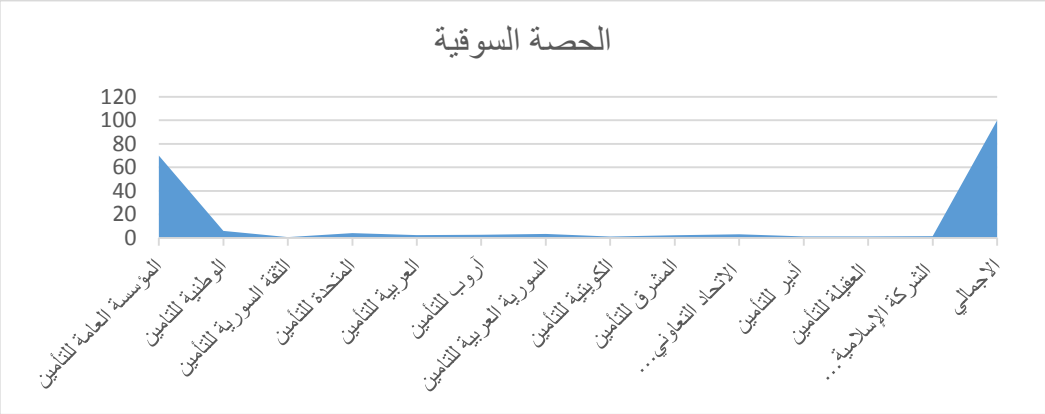
الشركة	الاحتياطيات الفنية	الموجودات المتداولة	نسبة السيولة	ربح الشركة
الوطنية للتامين	2,434,556,651	6,006,027,593	0.405352225	506,075,697
الثقة السورية للتأمين	1,249,574,969	3,132,907,257	0.398854759	10,481,691
المتحدة للتأمين	1,464,578,846	5,315,303,669	0.275540014	120,841,918
العربية للتأمين	2,333,313,809	5,608,374,121	0.416041041	20,860,822
آروب للتأمين	1,835,508,968	4,909,643,076	0.373857924	7,300,529
السورية العربية للتامين	1,262,121,746	5,211,483,491	0.242180897	133,722,758-
الكويتية للتأمين	1,434,286,806	5,646,307,551	0.254022083	85,711,877-
المشرق للتأمين	1,310,360,273	3,167,613,030	0.413674354	56,892,703
الاتحاد التعاوني للتأمين	1,278,151,134	2,480,037,779	0.515375671	125,174,762-
أدير للتأمين	483,018,363	2,381,430,625	0.202826972	42,544,839
العقيلة للتأمين	1,272,189,257	6,700,047,983	0.189877634	132,347,722
الشركة الإسلامية للتأمين	1,211,023,329	3,587,548,948	0.337562873	68,608,865

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الإشراف على التأمين

ويمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان، لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الأمرين، للآثار السلبية الكبيرة الممكن أن تنشأ عن عدم الموازنة بينهما، وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حتى لا تكون هناك سيولة زائدة، وفي نفس الوقت عليها أن توجه استثماراتها إلى الغايات الأساسية التي قامت المنشأة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة.

ثالثاً–الحصة السوقية:

يعتمد مسؤولو التسويق في الشركات عامة وشركات التأمين خاصة، إلى تجزئة الأسواق لتحديد نوعيه الزبائن الذين يرغبون في خدمتهم، والذين قد يشكلون أهدافاً هامه للعملية التأمينية. وبالتالي تحافظ شركه التأمين على نصيبها من الحصه السوقية بل وتعمل على زيادة هذه الحصه عن طريق الاستهداف المدروس للسوق. وتقاس الحصة السوقية لشركات التامين بنسبة الأقساط المكتتبة للشركة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة الكلية لشركات التأمين. ويوضح الشكل البياني التالي الحصص السوقية لشركات التأمين العاملة في سورية عام 2019:



الشكل البياني رقم (2) الحصص السوقية لشركات التأمين العاملة في سورية

أما السيطرة في السوق فيوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (4) توزع أقساط التأمين عام 2019 بين شركات التأمين العاملة في سورية

الشركة	النسبة المئوية
المؤسسة العامة للتأمين	60
الوطنية	7
الثقة	1
المتحدة	5
العربية للتأمين	3
آروب للتأمين	4
السورية العربية	5
الكويتية للتأمين	2
المشرق	3
الاتحاد التعاوني	4
أدير	2
العقيلة للتأمين	2
الإسلامية	2
الاجمالي	100

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات هيئة الاشراف على التامين

ويظهر من الجدول السابق سيطرة المؤسسة العامة السورية للتأمين بنسبة (60%) و (40%) لشركات القطاع الخاص. وقد يرجع ذلك إلى فرض هيئة الإشراف على التأمين على الاتحاد السوري شركات التأمين أن تكون حصة المؤسسة أكثر من (90%) من بدلات التأمين الإلزامي، وكون عقود التأمين الصحي للعاملين في القطاع العام موجودة في محفظة المؤسسة العامة السورية للتأمين دوناً عن أي شركه تأمين أخرى.

المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على القرار في شركات التأمين

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة وأهم هذه المتغيرات هي سعر الفائدة، سعر الصرف، معدلات الضريبة، التضخم، مستويات العرض والطلب ومستوى البطالة.

- **سعر الفائدة:**

ويعرف سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يودعها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة إن كانت شهرية أم سنوية وحسب المبلغ المقترض، فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة. وبناءاً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناءاً على العرض والطلب، لأن زيادة عرض رؤوس الأموال ستعمل على انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح، وعليه فإن لكمية النقود ومعدل دورانها دوراً في كمية النقود المعروضة، كما أن للدافع التمويلي والتحفظي والمضاربة دوراً في تحديد الطلب على النقود. وخلاصة القول إن أسعار الفائدة هي العائد على استثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المودع عن التصرف بأمواله طيلة فترة احتساب العائد والذي غالباً ما يكون سنوياً.

فبالنسبة للجانب الاستثماري إن تخفيض معدلات الفائدة تؤثر سلباً على ربحية شركات التأمين من خلال النقص في عوائد الاستثمارات.

أما من ناحية الاكتتاب، فإن وثائق التأمين على الحياة في معظمها وثائق محددة القيمة، وبالتالي فشركة التأمين تتعهد بدفع مبالغ محددة في حالة وفاة المؤمن عليه خلال مدة التأمين أو بقائه على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين أو حسب نوع وشروط عقد التأمين، وتمثل نسبة الوثائق المشتركة في الأرباح في السوق النسبة الأكبر من الوثائق المصدرة والسارية.

سعر الصرف: تعدّ آلية سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصادات المالية الدولية، كما تعدّ عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصاً تلك البلدان النامية.

حيث أنّ كل دولة لها عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدّر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحاً ويجد نفسه حينئذٍ مضطرّاً للقيام بعمليات الصرف. ويعرّف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (عمر، 2019).

- **معدلات الضريبة:**

ونقصد بها هنا الضريبة على الشركات على وجه الخصوص وهي ضريبة مباشرة تفرضها السلطة القضائية على الدخل أو رأس المال للشركات أو الكيانات القانونية المماثلة لها. وهي ضريبة تفرض على صافي أرباح الشركة التي تخضع للضريبة. وصافي ربح الضريبة على الشركات هو عموماً صافي ربح البيان المالي مع بعض التعديلات، وقد تكون محددة بقدر كبير من التفصيل في النظام الضريبي لكل بلد.

حيث أنّ شركات التأمين العاملة في سورية تفرض عليها أنواع الضرائب التي تفرض على غيرها من الشركات كضرائب الدخل والأرباح وتتعرض للغرامات في حال تأخرها عن السداد الدوري لهذه الضرائب في مواعيدها المحددة.

- **التضخم:**

ويقصد به الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار. وهو نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد، ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من ناحية أخرى. اضافة الى انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ "انخفاض القوة الشرائية".

ومن خلال آثار التضخم على سعر الصرف والأسعار والكساد، نجد أنَ التضخم يحدث أثراً سلبياً في الطلب على التأمين لأنه يؤدي إلى هبوط الدخل الحقيقي للأفراد نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود التي يحصلون عليها، وعنصر الدخل والثروة أحد العناصر الرئيسية المؤثرة في الطلب على التأمين. حيث أنه كلما زاد دخل الفرد زادت ثروته وزاد طلبه في شراء وثائق تأمين للتأمين على تلك الثروة من سيارات، عقارات وأموال. أي أن الطلب على التأمين يتناسب تناسباً طردياً مع دخل الفرد والعكس صحيح فكلما نقص دخل الفرد الحقيقي قل إنفاقه أو انعدم طلبه على التأمين.

ويؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة تسوية التعويضات الجزئية لأن تلك التكلفة سوف ترتفع نتيجة زيادة الأسعار. وتتم معالجة هذه المشكلة في وثائق تأمين الممتلكات عن طريق زيادة مبلغ التأمين في نفس خط التضخم باستخدام أسلوب إعادة التقييم لقيمة الممتلكات المؤمن عليها وكذلك يتم تطبيق شرط النسبية في التعويضات الجزئية في حالة ما إذا كان مبلغ التأمين أقل من القيمة السوقية للممتلك.

وعالجت اتفاقيات إعادة التأمين أثر التضخم على تسوية المطالبات عن طريق وضع شرط التثبيت النسبي لقيمة العمل، حتى لا يتحمل معيد التأمين الزيادة في قيمة التعويضات الناتجة عن التضخم، ويرد هذا الشرط عادة في اتفاقيات زيادة الخسائر، ولا سيما ما يختص بتأمينات المسئولية المدنية والسيارات. ومفاد هذا الشرط أنه إذا سوي التعويض في وقت كانت قيمة النقد تختلف اختلافاً محسوساً عن قيمته في تاريخ معين (تاريخ بدء الاتفاقية عادة) فإن اقتسام التعويض بين الشركة المسندة ومعيد التأمين يجري على أساس النسب التي كانت تقتسم بها قيمة ذلك التعويض لو كان قد سوي في ذلك التاريخ المعين على أساس شروط الاتفاقية.

- **مستويات العرض والطلب:**

يشير قانون العرض والطلب الذي يعد أحد أبسط القوانين الاقتصادية والمرتبط بجميع المبادئ الاقتصادية بشكلٍ عام إلى النظريّة التي توضّح التفاعل والترابط بين مزودي الخدمات والمنتجات ومشتري المواد التي يتم إنتاجها، كما قد أظهر هذا القانون توضيحاً للعلاقة بين الأسعار الخاصة بالمنتجات ورغبة أو استعداد العملاء لشرائها، فقد أشارت دراسات القانون إلى أنَّه في حالة ارتفاع الأسعار أنَّ إمكانيّة طلب العملاء للسلع أو الخدمات أو المنتجات ستقل ممّا يعني أنَّ الطلب بشكلٍ عام سينخفض والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار فإنَّ الطلب سيزداد لوجود علاقة

عكسيّة مع السعر والطلب فكلما قلّ السعر زاد الطلب والعكس صحيح، هذا وقد ظهرت هذه النتائج من خلال دمج قانونين في واحد العرض والطلب لتحديد الأسعار المناسبة للسوق الفعليّ بالشكل الصحيح بالإضافة إلى حجم البضائع التي يحتاجها السوق بالفعل.

وبالنسبة للطلب على منتجات التأمين، هناك خمسة عوامل تؤثر في الطلب على التأمين وهي:

- الموقف تجاه الخطر: حيث أنَ العامل الرئيسي المؤثر في طلب الأشخاص على التأمين هو موقفهم تجاه الخطر ولذلك فقد يرغب الكثيرون في نقل الأخطار التي لا يستطيعون التعامل معها بأنفسهم إلى شركات التأمين.(Bolsoar, 2018).
- الدخل والثروة: فالشخص ذو الدخل المنخفض يعطي أولوية للطعام والملبس والضروريات الأخرى، وفقط إذا زاد دخل الشخص عن مستوى معين فسوف يفكر في إنفاق المال في التأمين والشخص ذو الدخل الأعلى هو الأكثر احتمالاً في الإنفاق على التأمين لسببين الأول هو القدرة المادية للفرد، والثاني هو حقيقة أن الأشخاص ذوي الدخل الأعلى من الراجح أن يكون لديهم المزيد من الممتلكات القابلة للتأمين وهذه الرابطة بين الدخل والتأمين وثيقة الصلة أيضا في ضوء الارتفاع في مستويات المعيشة.
- سعر التأمين: إن الشخص الذي يملك درجة معينة لتجنب الخطر يأمل في الدفع حتى سعر معين للتأمين فإذا زاد القسط المطلوب من شركات التأمين عن هذا المستوى فيفضل هذا الشخص عدم التأمين، وبالتالي فإن سعر التأمين عامل آخر يؤثر على قرار الأشخاص نحو ما إذا كان سيتم شراء التأمين أم لا.
- الضرائب أو الزامية التأمين: قد تلجأ الحكومات الى استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الأشخاص على إصدار أنواع معينة من التأمين ومثال لذلك في مصر تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان في سورية بفرض التأمين الهندسي على المشاريع قيد التنفيذ والا سيتم تغريم المتعهدين باعنا الانشاءات بمبالغ مالية عالية قد تصل الى عدم صرف الوزارة لمستحقاتهم في حال عدم ابراز المتعهدين لوثائق التامين المبرمة ضد اخطار هذه المشاريع.
- **البطالة:**

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة العمل الدولية، وتؤدي البطالة إلى خفض الإنفاق والإنتاج في الدولة، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد؛ فالعاطلون عن العمل غير قادرين على شراء عدد كبير من السلع مما يسهم في خفض الإنفاق والإنتاج. كما أنّ ارتفاع معدلات البطالة يمكن أن يقلل من إنتاجية العمل، ويؤدي الى زيادة الاقتراض الحكومي، إذ ستؤدي البطالة المرتفعة إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية لأن هناك عدداً أقل من الأشخاص الذين يدفعون ضريبة الدخل وينفقون بشكل أقل أيضاً، وبالتالي انخفاض ضريبة القيمة المضافة.

وتؤثر البطالة على التأمين في النقاط التالية:

- انخفاض أو انعدام في الطلب على التأمين.
- ارتفاع معدلات السرقة والجريمة مما يؤدي إلى المزيد من المطالبات عن تلك الحوادث.
- زيادة في افتعال المطالبات ولا سيما من قبل المنشآت المتوقفة عن العمل.
- الغش أو التدليس في المطالبات بغرض الحصول على تعويضات مبالغ في قيمتها.

الإطار العملي للبحث

وصف عينة البحث:

استخدم الباحث أسلوب الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، حيث أن البيانات المنشورة لشركات التأمين قد لا تعد كافية للإحاطة بجميع جوانب الدراسة وخصوصا في ظل قصر المدة الزمنية لافتتاح معظم شركات التأمين في سورية، ولوجود بعض المتغيرات التي لا تتوافر لها بيانات كافية للتحليل، وصعوبة قياس البعض الآخر، وقد تم تصميم استبيان موجه للعاملين في شركات التأمين السورية حيث اشتمل الاستبيان على الأجزاء الرئيسة التالية: (ملحق رقم1).

1.الجزء الأول: معلومات خاصة بالشركة تشمل اسم الشركة، مقرها، تاريخ التأسيس (سنة التأسيس)، عدد فروع الشركة.

2.الجزء الثاني: معلومات عامة عن المجيبين وتشمل طبيعة العمل (مدير، رئيس قسم، موظف إداري)، المستوى التعليمي (دراسات عليا، جامعي، معهد متوسط، ثانوي أو أقل)، الاختصاص الدراسي، وسنوات الخبرة.

3.الجزء الثالث: ويشمل العوامل المؤثرة في عمل شركات التأمين ويشمل:

1.محاور عمل شركات التأمين: وتشمل محور الربحية ويتكون من (5) عبارات، ومحور الحصة السوقية ويتكون من (7) عبارات.

2. العوامل الاقتصادية: وتشمل محور العوامل الاقتصادية ويتكون من (9) عبارات.

ويجاب على هذه العبارات باستخدام إحدى الإجابات الخمسة لمقياس (ليكرت)، كالآتي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وتأخذ الإجابات السابقة الدرجات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5) على الترتيب ويبين الجدول الآتي طريقة تقييم العبارات وفق ليكرت.

الجدول(4-23) تقييم العبارات وفق ليكرت

الإجابة	المجال
غير موافق بشدة	1.79-1.00
غير موافق	2.59-1.80
محايد	3.39-2.60
موافق	4.19-3.40
موافق بشدة	5.00-4.20

بلغ تعداد مجتمع البحث (1904) عاملاً وتم حساب حجم العينة اعتماداً على القانون الآتي:

$$\tilde{n} \geq \frac{N.Z^2_{1-\frac{\alpha}{2}}.r.q}{N.d^2 + Z^2_{1-\frac{\alpha}{2}}.r.q}$$

$$Z_{1-\frac{\alpha}{2}} = 1.96$$

$$\mathrm{d} = 0.05$$

$$r = q = 0.5$$

وعند مستوى دلالة 5% بلغ حجم العينة (320) على الأقل.

حيث Z قيمة المتحول المعياري وتساوي 1.96 عند درجة ثقة 95% ومستوى دلالة α=0.05.

R: نسبة تواجد الخاصة في المجتمع المدروس.

d : الحد الأعلى للخطأ المسموح به عند تقدير المؤشرات d=0.05.

تم توزيع 350 استبيان على العاملين في شركات التأمين السورية كافة وتم استعادة 324 استبيان صالح للتحليل بنسبة اجابة (92.57%)

صدق الأداة:

يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوحها من ناحية أخرى. والجدير بالذكر أن الباحث استخدم مقاييس عالمية فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لدى شركات التأمين وبالتالي فإنها بالضرورة محققة لشروط الصدق غير أن الباحث قام بتعديل بعض عبارات الاستبيان وتوطينها حسب البيئة المدروسة فكان من الضروري إعادة إجراء مقياس الصدق والثبات تأكيداً لدقة المقياس المستخدم، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قام الباحث بالاستعانة بنخبة منتقاة من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم الإحصاء بقصد الإفادة من خزينهم المعرفي وخبرتهم، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وقد بلغ عدد المحكمين أربعة محكمين وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى قدرة العبارات على قياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للجزء الذي تنتمي له.

وتركزت توجيهات المحكمين على طول العبارات واحتوائها بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بإضافة بعض العبارات لبعض المحاور وحذفها من محاور أخرى واستناداً إلى التوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين وصولاً للاستبانة بصورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي للفقرات:

لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للفقرات يتم حساب معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل محور مع المتوسط الكلي للمحور الذي ينتمي له المقياس وهذا موضح في الجدول (5).

الجدول (5) صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

المحور	المقياس	عدد البنود	معامل الارتباط	احتمال الدلالة
			Pearson Correlation	Sig
–	الربحية	5	0.88	**0.000
	الحصة السوقية	7	0.942	**0.000
العوامل	الاقتصادية	9	0.636	**0.000

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS 23.

نلاحظ من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل متغير على حدة مع المتوسط الكلي للمحاور هي معاملات ثبات داخلي دالة إحصائياً (sig <0.05) وبهذا تأكد الباحث من صدق فقرات أداة البحث.

ثبات الأداة:

تفسر درجة المصداقية (Reliability) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعتبر ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (90%) فتعتبر ممتازة. وقد تم بحث مدى توفر الثبات في إجابات أسئلة الاستبانة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ وذلك لأسئلة كل محور على حدة، كما هو موضح في الجدول (6).

الجدول (6) معامل ألفا كرونباخ

المحور	المقياس	عدد البنود	ألفا كرونباخ	معامل الصدق
				الجذر التربيعي للثبات*100
القرار	الربحية	5	0.916	%95.71
	الحصة السوقية	7	0.834	%91.32
العوامل المؤثرة	الاقتصادية	9	0.865	%93.01

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS 23.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ عند جميع المحاور أكثر من (65%)، ووصل إلى 90 % وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها عند تحليل البيانات لتحقيق أهداف البحث وكذلك تم احتساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي للثبات.

طرق المعالجة الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 23) Statistical Package For Social Sciences، وذلك للقيام بعملية التحليل واختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف الموضوعة في إطار هذا البحث، كما تم استخدام مستوى دلالة (5%)، ويُعد مستوى مقبول في العلوم الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، ويقابله مستوى ثقة يساوي (95%) لتفسير نتائج الدراسة التي سيجريها الباحث، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات المطلقة والنسبية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار ت لعينة واحدة one sample t.test.

تحليل اجابات أفراد العينة:

تحليل اجابات محاور القرار لدى شركات التأمين:

محور الربحية: يبين الجدول (7) الآتي اجابات محور الربحية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة.

الجدول (7) إجابات محور الربحية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
يتم تعديل خطط الشركة السنوية اعتماداً على أرباحها في العام السابق	العددي	5	15	37	171	96	4.04	0.86	موافق
	النسبي	1.5%	4.6%	11.4%	52.8%	29.6%			
يتم استثمار أرباح الشركة في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	العددي	3	18	84	150	69	3.81	0.86	موافق
	النسبي	0.9%	5.6%	25.9%	46.3%	21.3%			
يتم استثمار أرباح الشركة في العقارات	العددي	4	13	57	167	83	3.96	0.84	موافق
	النسبي	1.2	4.0%	17.6%	51.5%	25.6%			
يتم استثمار أرباح الشركة في شركات إعادة التأمين	العددي	4	9	37	189	85	4.06	0.77	موافق
	النسبي	1.2%	2.8%	11.4%	58.3%	26.2%			
يتم استثمار أرباح الشركة على شكل ودائع في المصارف	العددي	7	15	37	182	83	3.98	0.87	موافق
	النسبي	2.2%	4.6%	11.4%	56.2%	25.6%			
المتوسط الكلي							3.97	0.73	موافق

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS 23.

يتضح من الجدول (7) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات عامل الربحية أن اتجاهات المجيبين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 3.40–4.19 وهي توافق الإجابة (موافق) وبالنظر الى مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن الشركة تعدل خططها السنوية اعتماداً على أرباحها في العام السابق وبوزن نسبي(80.80%)، كما أن هناك موافقة على الشركة تستثمر أرباحها في الأوراق المالية(الأسهم والسندات) وبوزن نسبي (76.20%)، أو العقارات وبوزن نسبي(79.20%)، أو في شركات إعادة التأمين وبوزن نسبي(81.20%)، أو على شكل ودائع في المصارف وبوزن نسبي(76.60%).

وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس فإن هناك موافقة على عامل الربحية كأحد العوامل المؤثرة على عمل شركات التأمين وبوزن نسبي (79.40%)، ومن وجهة نظر الباحث فإن عامل الربحية من العوامل المهمة المؤثرة في عمل شركات التأمين لأنه أحد أهم مخرجات شركات التأمين التي تؤمن استمراريتها وتطورها وتنوع منتجاتها.

محور الحصة السوقية:

يبين الجدول (8) الآتي إجابات محور الحصة السوقية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة.

الجدول(8) إجابات محور الحصة السوقية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
إن تطور موقع الشركة في ميدان شركات التأمين عامل محفز على تنويع خدماتها التأمينية	العددي	19	60	46	117	82	3.56	1.22	موافق
	النسبي	5.9%	18.5%	14.2%	36.1%	25.3%			
إن تطور موقع الشركة في ميدان شركات التأمين عامل محفز على تنويع استثماراتها	العددي	8	12	45	170	89	3.99	0.89	موافق
	النسبي	2.5%	3.7%	13.9%	52.5%	27.5%			
هناك حرص على تنوع الوثائق التأمينية التي تقدمها شركة التأمين بما يزيد من حصتها في سوق التأمين	العددي	3	18	52	175	76	3.94	0.84	موافق
	النسبي	0.9%	5.6%	16.0%	54.0%	23.5%			
لدى شركتكم قسم خاص لمتابعة وضع السوق المالي والأسواق الخارجية	العددي	2	19	53	176	74	3.93	0.82	موافق
	النسبي	0.6%	5.9%	16.4%	54.3%	22.8%			
يتم الاعتماد على مستشارين ومحللين ماليين لمتابعة عمليات تداول الأسهم ومراقبة وضع الشركة	العددي	1	12	65	181	65	3.92	0.76	موافق
	النسبي	0.3%	3.7%	20.1%	55.9%	20.1%			
يتم تعديل خطط الشركة السنوية بما يتلاءم مع وضع الشركة في العام السابق	العددي	5	16	72	156	75	3.86	0.88	موافق
	النسبي	1.5%	4.9%	22.2%	48.1%	23.1%			
لدى شركتكم قسم خاص لتسويق منتجاتها بما يزيد من حصتها السوقية	العددي	7	22	65	155	75	3.83	0.93	موافق
	النسبي	2.2%	6.8%	20.1%	47.8%	23.1%			
المتوسط الكلي						3.86	0.65		موافق

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS 23.

يتضح من الجدول (8) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات عامل الحصة السوقية أن اتجاهات المجيبين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 3.40–4.19 وهي توافق الإجابة (موافق) وبالنظر الى

مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن تطور موقع الشركة في ميدان شركات التأمين عامل محفز على تنويع خدماتها التأمينية وبوزن نسبي(71.20%)، واستثماراتها وبوزن نسبي (79.80%)، كما أن هناك موافقة على حرص الشركة على تنوع الوثائق التأمينية التي تقدمها بما يزيد من حصتها في سوق التأمين وبوزن نسبي(78.80%)، وموافقة على وجود قسم خاص في الشركة لمتابعة وضع السوق المالي والأسواق الخارجية وبوزن نسبي(78.60%)، كما أن هناك موافقة على اعتماد الشركة علي مستشارين ومحللين ماليين لمتابعة عمليات تداول الأسهم ومراقبة وضعها وبوزن نسبي(78.40%)، كما أن هناك موافقة على أن الشركة تعدل خططها السنوية بما يتلاءم مع وضعها في العام السابق وبوزن نسبي(77.20%)، وعلى وجود قسم خاص لتسويق منتجات الشركة بما يزيد من حصتها السوقية وبوزن نسبي (76.60%).

وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس فإن هناك موافقة على عامل الحصة السوقية كأحد العوامل المؤثرة على عمل شركات التأمين وبوزن نسبي (77.20%)، ومن وجهة نظر الباحث فإن عامل الحصة السوقية من العوامل المهمة المؤثرة في عمل شركات التأمين نظراً للعلاقة الطردية بين زيادة الحصة السوقية للشركة ونمو أعمالها وتنوعها.

تحليل اجابات العوامل الاقتصادية المؤثرة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين:

محور العوامل الاقتصادية: يبين الجدول (9) الآتي اجابات محور العوامل الاقتصادية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة.

الجدول (9) إجابات محور العوامل الاقتصادية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
يؤثر الوضع الاقتصادي (متوسط دخل الفرد) على توسع نشاطات شركات التأمين	**العددي**	0	3	61	154	106	4.12	0.73	موافق
	النسبي	0%	0.9%	18.8%	47.5%	32.7%			
يعد ارتفاع معدل البطالة سبباً لعدم الإقبال على التأمين	**العددي**	0	6	46	171	101	4.13	0.72	موافق
	النسبي	0%	1.9%	14.2%	52.8%	31.2%			
تؤثر معدلات التضخم المرتفعة بشكل سلبي على توسع أنشطة شركات التأمين	العددي	0	15	46	175	88	4.04	0.77	موافق
	النسبي	0%	4.6%	14.2%	54.0%	27.2%			
يؤثر الركود الاقتصادي على توسع أنشطة شركات التأمين	**العددي**	1	6	45	166	106	4.14	0.74	موافق
	النسبي	0.3%	1.9%	13.9%	51.2%	32.7%			
تؤثر معدلات الفائدة على	**العددي**	5	6	49	159	105	4.09	0.83	موافق

توسع أنشطة شركات التأمين	**النسبي**	1.5%	1.9%	15.1%	49.1%	32.4%			
اتباع استراتيجيات التنوع والتجديد الدائم في أنشطة شركات يساهم في توسع أنشطتها	**العددي**	1	5	41	173	104	4.15	0.72	موافق
	النسبي	0.3%	1.5%	12.7%	53.4%	32.1%			
عدم اهتمام الشركات بمتوسط دخل الفرد عند تسعير منتجات التأمين قد يؤدي إلى تراجع مستوى نشاطاتها	**العددي**	1	12	59	193	59	3.92	0.73	موافق
	النسبي	0.3%	3.7%	18.2%	59.6%	18.2%			
تؤثر جودة الخدمات التي تقدمها شركات التأمين على احتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية	**العددي**	7	14	60	163	80	3.91	0.89	موافق
	النسبي	2.2%	4.3%	18.5%	50.3%	24.7%			
تبعية شركات التأمين للاتحاد السوري لشركات التأمين سبب ضعف في المنافسة بين شركات التأمين	**العددي**	3	16	65	176	64	3.87	0.82	موافق
	النسبي	0.9%	4.9%	20.1%	54.3%	19.8%			
المتوسط الكلي							4.04	0.54	موافق

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS 23.

يتضح من الجدول (9) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات العوامل الاقتصادية أن اتجاهات المجيبين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 3.40–4.19 وهي توافق الإجابة (موافق)، وبالنظر الى مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن الوضع الاقتصادي (متوسط دخل الفرد) يؤثر على توسع نشاطات شركات التأمين وبوزن نسبي(82.40%)، كما أن هناك موافقة على أن ارتفاع معدل البطالة يعد سبباً لعدم الإقبال على التأمين وبوزن نسبي (82.60%)، وهناك موافقة على أن معدلات التضخم المرتفعة تؤثر بشكل سلبي على توسع أنشطة شركات التأمين وبوزن نسبي(80.80%)، وكذلك الركود الاقتصادي وبوزن نسبي(82.80%) ومعدلات الفائدة وبوزن نسبي(81.80%) كما أن هناك موافقة على أن اتباع استراتيجيات التنوع والتجديد الدائم في أنشطة الشركات يساهم في توسع أنشطتها وبوزن نسبي (83.00%)، كما أن هناك موافقة على أن عدم اهتمام الشركات بمتوسط دخل الفرد عند تسعير منتجات التأمين قد يؤدي إلى تراجع مستوى نشاطاتها وبوزن نسبي(78.40%)، وموافقة على أن جودة الخدمات التي تقدمها شركات التأمين تؤثر على احتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية وبوزن نسبي(78.20%)، وأن تبعية شركات التأمين للاتحاد السوري لشركات التأمين سبب ضعف في المنافسة بين شركات التأمين وبوزن نسبي(77.40%).

وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس فإن هناك موافقة على العوامل الاقتصادية كأحد العوامل المؤثرة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين وبوزن نسبي (80.80%)، ومن وجهة نظر الباحث فإن العوامل الاقتصادية المدروسة يجب أن تدرس بشكل عميق من قبل شركات التأمين للحفاظ على موقعها من جهة واستمرار تقديم خدماتها من جهة أخرى.

نتائج اختبار الفرضيات

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بعوامل الربحية والحصة السوقية في عمل شركات التأمين:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بعوامل القرار التأميني تم استخدام اختبار One sample t.test لمقارنة متوسط الفقرات لكل عامل مع الوسط الفرضي (3) ويقابل (60%) من الاجابات ونوضح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (10) نتائج اختبار One sample t.test حول عوامل الربحية والحصة السوقية

العامل	فرق المتوسطات	t.test	P-value	النتيجة
الربحية	0.97	24.06	0**	دال إحصائياً
الحصة السوقية	0.86	23.94	0**	دال إحصائياً
الكلي	0.91	24	0**	دال إحصائياً

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS.23

من الجدول السابق توصلنا إلى ما يلي:

1. **بالنسبة لعامل الربحية:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية على عمل شركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية على عمل شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبما أن الفرق موجب بالتالي متوسط الاجابات أعلى معنوياً من (3) وبنسبة بلغت 32.33%.
2. **بالنسبة لعامل الحصة السوقية:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الحصة السوقية على عمل شركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الحصة السوقية على عمل شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبنسبة بلغت 28.67%.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين العاملة في سورية:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في اتخاذ القرار لدى شركات التأمين تم استخدام اختبار One sample t.test لمقارنة متوسط الفقرات لكل عامل مع الوسط الفرضي (3) ويقابل (60%) من الاجابات ونوضح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول(11) نتائج اختبار One sample t.test حول أثر العوامل الاقتصادية المؤثرة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين

العامل	1	2	3	4	5	الوسط الحسابي	n	df	St. Dev.	St.error	t statistic	p value	t critical
الوضع	0	3	61	154	106	4.1203704	5	4	66.49586	29.73785	0.037675	0.971752	-2.13185

الاقتصادي														
البطالة	0	6	46	171	101	123.03704	5	4	71.76141	32.09268	3.740325	0.020115	-2.13185	
التضخم	0	15	46	175	88	126.60185	5	4	70.2047	31.3965	3.936804	0.017005	-2.13185	
الركود	1	6	45	166	106	125.11728	5	4	70.46063	31.51095	3.875392	0.017911	-2.13185	
الفائدة	5	6	49	159	105	122.74691	5	4	66.65733	29.81007	4.016996	0.015904	-2.13185	
التنوع	1	5	41	173	104	124.91049	5	4	73.2407	32.75424	3.721976	0.020439	-2.13185	
الدخل	1	12	59	193	59	129.64506	5	4	76.4212	34.1766	3.705607	0.020733	-2.13185	
جودة الخدمات	7	14	60	163	80	123.12963	5	4	62.88641	28.12366	4.27148	0.012935	-2.13185	
التبعية	3	16	65	176	64	117.13889	5	4	68.13002	30.46867	3.746106	0.020015	-2.13185	
الكلي	18	83	472	1530	813	1090.6605	5	4	618.7194	276.6997	3.930833	0.017091	-2.13185	

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان.

من الجدول السابق توصلنا إلى ما يلي:

- **بالنسبة لعامل الوضع الاقتصادي:** نلاحظ أن p-value >0.05 وعليه نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **بالنسبة لعامل البطالة:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل البطالة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل البطالة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **بالنسبة لعامل التضخم:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل التضخم في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل التضخم في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **بالنسبة لعامل الركود الاقتصادي:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الركود الاقتصادي في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الركود الاقتصادي في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **بالنسبة لعامل معدلات الفائدة:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل معدلات الفائدة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل معدلات الفائدة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **بالنسبة لعامل تنوع الاستراتيجيات:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل تنوع الاستراتيجيات في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل تنوع الاستراتيجيات في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **بالنسبة لعامل الدخل:** نلاحظ أن p-value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الدخل في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الدخل في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

- **بالنسبة لعامل جودة الخدمات:** نلاحظ أن p−value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل جودة الخدمات في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل جودة الخدمات في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- **بالنسبة لعامل التبعية لهيئة الاشراف على التامين:** نلاحظ أن p−value<0.05 وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل التبعية لهيئة الاشراف على التامين في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل التبعية لهيئة الاشراف على التامين في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

النتائج و المناقشة:

- يؤثر عامل الربحية في عمل شركات التأمين وبوزن نسبي (79.40%)، لأنه أحد أهم مخرجات شركات التأمين التي تؤمن استمراريتها وتطورها وتنوع منتجاتها.
- يؤثر عامل الحصة السوقية في عمل شركات التأمين وبوزن نسبي (77.20%)، حيث أنه يعتبر من العوامل المهمة المؤثرة في قرار شركات التأمين نظراً للعلاقة الطردية بين زيادة الحصة السوقية للشركة ونمو أعمالها وتنوعها.
- لا يؤثر الوضع الاقتصادي في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين، وبالتالي يجب أن تدرس الأوضاع الاقتصادية العامة بشكل أعمق أكثر تحليلاً من قبل شركات التأمين للحفاظ على موقعها من جهة واستمرار تقديم خدماتها من جهة أخرى.
- تؤثر عوامل البطالة والتضخم ومستوى الدخل ومعدلات الفائدة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين، حيث أن البطالة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدخل والثقافة الاقتصادية والتأمينية خصوصا، فانخفاض مستويات الدخل والقوة الشرائية وانخفاض معدلات الفائدة والتضخم تؤدي دورا سلبيا في الاقبال التأمين لدى الأفراد.
- تؤثر عوامل جودة الخدمات وتنوع الاستراتيجيات في الربحية والحصة السوقية لشركات التامين، حيث ان التطورات المتسارعة سيما التطورات التكنولوجية وتقديم خدمات تامينية جديدة وتسهيل المعاملات وتسوية المطالبات والاكتتاب الالكتروني عوامل مهمه جدا في تحسين خدمات شركات التامين وبالتالي تحسين ربحيتها وموقعها التنافسي في السوق.
- ان انخفاض الثقافة التامينية لدى الافراد، وتبعية شركات التامين لهئية الاشراف على التامين، عوامل مهمة في ربحية شركات التامين وحصتها السوقية، حيث ان هذه التبعية تحد من حرية الشركات في تسعير المنتجات وحرية صرف التعويضات.

الاستنتاجات و التوصيات:

- ضرورة تخفيض معدلات البطالة لتأثيرها العكسي على معدلات نمو الاقتصاد، وضرورة دراسة الواقع الاقتصادي بشكل أكبر من قبل شلركات التامين للوصول الى مراكز تنافسية أفضل في السوق.
- إن ارتفاع معدلات التضخم لها أثر سلبي على توسع أنشطة الشركات، وبالتالي لا بد من كبح جماح هذا التضخم للحيلولة دون الوصول الى الركود الاقتصادي.
- ضرورة الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة من مزودي الخدمة التأمينية لتعزيز التنافس بين الشركات.

- ضرورة السماح لشركات التأمين بالعمل منفردة على وضع سياساتها التسعيرية بالنسبة للمطالبات وللاكتتاب حيث أن القرارات الناظمة لعمل هذه الشركات من قبل هيئة الاشراف على التامين والاتحاد السوري لشركات التامين يحول دون الحرية في سياسات التسعير ورفع جودة الخدمات.

References:

Arabic references:

- Zaher, Lana (2014). The impact of liquidity, solvency and administrative efficiency on the profitability of insurance companies. Research published in Tishreen University Journal. Syria: Tishreen University.
- Salima, physician (2014). The role of accounting for insurance companies in making decisions. A published PhD thesis. Algeria: Setif University.
- Maa Al-Bared, Nour (2014). The impact of internal environment variables on the performance of insurance companies. A magister message that is not published. Syria: Tishreen University.
- Melhem, Omar (2019). Factors affecting the financial performance of public shareholding insurance companies listed on the Amman Stock Exchange. A magister message that is not published. Middle East University, Amman: Jordan
- Muhammad, Rafid. (2008). The role of the insurance sector in economic activity. A magister message that is not published. Syria: Tishreen University.
- Yusuf, Ali (2014). Determinants of insurance demand in Syria and its role in economic growth. A magister message that is not published. Syria: Tishreen University.

Forigen References:

- Agarkova، L.V.، & Agarkov، V.D. (2020). Features of assessing the liquidity and solvency of the insurer. https://stavrolit.ru/kant/1946/1872/
- Barros، Carlos Pestana; Nazare، Barroso; Borges، Maria Rosa.
- Bolsoar, M (2018). Decision Making In Insurance Companies Using Data Science. USA: The Boston Consulting Group.
- Buzatu، C (2013). The Influence of Behavioral Factors on Insurance Decision. Romania: Sibiu International Conference 2013.
- Frees. E (2016). How the Insurance Industry Uses Analytics to Make decisions. USA: Wisconsin School of Business
- Gonji، P.B.، Ahan، A.J.، Zamdayu، D.M.، PamBitrus، J.، & Pam (2020). Impact of macroeconomic variables on the growth of insurance companies in Nigeria
- Mitra, D; Ghosh, A (2010). Life Insurance in India. India: University of North Bengal

الملاحق:

الملحق 1

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد-قسم الاحصاء والبرمجة

السيد/.....المحترم

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث ببحث حول أثر العوامل الاقتصادية في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإحصاء والبرمجة بكلية الاقتصاد -جامعة تشرين، وتستخدم الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة حول هذا الموضوع حيث ستوجه الاستبانة للعاملين في شركات التأمين السورية.

لذلك أرجو منكم الإجابة على الأسئلة التالية، مع العلم أن هذه البيانات ستكون سرية ولن تستخدم في أي أغراض أخرى غير إثبات مصداقية البحث العلمي، ولهذا فإننا نثق في حسن تعاونكم لإخراج الأبحاث العلمية بالصورة الصادقة التي يجب أن تكون عليها، مع جزيل الشكر لسيادتكم لتعاونكم على إتمام هذا البحث

ولكم جزيل الشكر

يرجى التفضل بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بوضع إشارة √أمام الإجابة المناسبة:

المحور الأول: معلومات خاصة بالشركة

1- اسم الشركة: .....

2- مقر الشركة الأم: اذكر اسم المحافظة فقط: .....

3- تاريخ تأسيس الشركة: اذكر اسم السنة فقط ( )

4- عدد الفروع للشركة: ( )

المحور الثاني: معلومات خاصة بالمجيب

1- طبيعة العمل: □ مدير □ رئيس قسم □ موظف إداري

2- المستوى التعليمي: □ دراسات عليا □ جامعي □ معهد متوسط □ ثانوي أو أقل

3- الاختصاص الدراسي: □ المحاسبة □ إدارة الأعمال □ التأمين والمصارف □ إحصاء □ اقتصاد وتخطيط □ أخرى

4- سنوات الخبرة: □ 5 سنوات وما دون

□ أكثر من 5 سنوات حتى 10 سنوات ضمناً

□ أكثر من 10 سنوات حتى 15 سنة ضمناً

□ أكثر من 15 سنة حتى 20 سنة ضمناً

□ أكثر من 20 سنة

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في عمل شركات التأمين.

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: الربحية					
يتم تعديل خطط الشركة السنوية اعتماداً على أرباحها في العام السابق					
يتم استثمار أرباح الشركة في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)					
يتم استثمار أرباح الشركة في العقارات					
يتم استثمار أرباح الشركة في شركات إعادة التأمين					
يتم استثمار أرباح الشركة على شكل ودائع في المصارف					
المحور الثاني: الحصة السوقية					
إن تطور موقع الشركة في ميدان شركات التأمين عامل محفز على تنويع خدماتها التأمينية					

إن تطور موقع الشركة في ميدان شركات التأمين عامل محفز على تنويع استثماراتها					
هناك حرص على تنوع الوثائق التأمينية التي تقدمها شركة التأمين بما يزيد من حصتها في سوق التأمين					
لدى شركتكم قسم خاص لمتابعة وضع السوق المالي والأسواق الخارجية					
يتم الاعتماد على مستشارين ومحللين ماليين لمتابعة عمليات تداول الأسهم ومراقبة وضع الشركة					
يتم تعديل خطط الشركة السنوية بما يتلاءم مع وضع الشركة في العام السابق					
لدى شركتكم قسم خاص لتسويق منتجاتها بما يزيد من حصتها السوقية					
تعزز القيم المهنية والأخلاقية لدى العاملين في الشركة الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها					
يساعد تقييم المخاطر التشغيلية في الكشف عن أوجه الضعف وتراجع الأداء المالي					
تضمن عمليتي المتابعة والتقييم جميع إجراءات الضبط الداخلي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة					
يؤثر ضعف تطبيق أنظمة المتعلقة بالرقابة داخل الشركات سلباً على أداء شركات التأمين					

المحور الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الربحية والحصة السوقية لشركات التأمين.

محور العوامل الاقتصادية					
يؤثر الوضع الاقتصادي (متوسط دخل الفرد) على توسع نشاطات شركات التأمين					
يعد ارتفاع معدل البطالة سبباً لعدم الإقبال على التأمين					
تؤثر معدلات التضخم المرتفعة بشكل سلبي على توسع أنشطة شركات التأمين					
يؤثر الركود الاقتصادي على توسع أنشطة شركات التأمين					
تؤثر معدلات الفائدة على توسع أنشطة شركات التأمين					

اتباع استراتيجيات التنوع والتجديد الدائم في أنشطة شركات يساهم في توسع أنشطتها					
عدم اهتمام الشركات بمتوسط دخل الفرد عند تسعير منتجات التأمين قد يؤدي إلى تراجع مستوى نشاطاتها					
تؤثر جودة الخدمات التي تقدمها شركات التأمين على احتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية					
تبعية شركات التأمين للاتحاد السوري لشركات التأمين سبب ضعف في المنافسة بين شركات التأمين					